

قواعد الاحكام

[36] كون الثمن من المثلثين. واستثنى من الاول العرايا، فانه يجوز بيع العرية - وهي: النخلة التي (1) تكون في دار الانسان أو بستانه - بخرصها تمرا لا منها، ولا يجوز ما زاد على الواحدة مع اتحاد المكان، ويجوز مع تعدده، ولا يشترط التقابض في بيع العرية قبل التفرق، بل الحلول، فلا يجوز اسلاف أحدهما في الآخر. فروع (أ): لا يجب التماثل في الخرص بين ثمرتها عند الجفاف وثمرتها، ولا يجوز التفاضل عند العقد. (ب): لا تثبت العرية في غير النخل إن منعنا بيع ثمر الشجر بالمماثل. (ج): يجوز بيع العرية وان زادت على خمسة أوسق. (د): انما يجوز بيعها على مالك الدار أو البستان، أو مستأجرهما، أو مشتري ثمرة البستان على إشكال. (هـ): لو قال: بعثك هذه الصبرة من الغلة أو الثمرة بهذه الصبرة سواء بسواء، فان عرفا المقدار صح، والا بطل وان تساويا عند الاعتبار، سواء اتحد الجنس أو اختلفا. (و): يجوز أن يتقبل أحد الشريكين بحصة صاحبه من الثمرة بشئ معلوم منها لا على سبيل البيع، وان يبيع الثمرة مشتريها بزيادة ونقصان قبل القبض وبعده، ولو اشترى لقطة من الخضراوات فامتزجت بالمتجددة من غير تمييز فالأقرب مع مباحكمة (2) البائع ثبوت الخيار للمشتري بين الفسخ _____ (1) " التي " لا توجد في (أ) و (ص). (2) قال ابن منظور في لسان العرب: مادة " محك ": (المحك: المشاركة والمنازعة في الكلام، والمحك: _____